

**عنوان البحث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة- الأهمية الاقتصادية والدور الانمائي
مع الإشارة إلى حالة الجزائر**

**محور البحث: المحور الاقتصادي/ الاستثمار الأجنبي وأثره على الاقتصاد الوطني
الاسم واللقب: ديبش أحمد Debieche Ahmed**

- الجنسية: جزائرية
- مكان العمل: كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس/ الجزائر
- المؤهل العلمي: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس/ الجزائر
- هاتف العمل: 00213- 24- 79- 51- 95
- الهاتف الخليوي: 00213-561- 72- 31- 03
- البريد الإلكتروني: adebi1835@yahoo.fr
- العنوان البريدي: حي ١٥٠ مسكن تساهمي العمارة ٠٣ الشقة ١١ بودواو. بومرداس/ الجزائر
- الخبرة المهنية: استاذ اقتصاد بجامعة بومرداس- الجزائر، مدة خمسة عشرة سنة
- رئيس سابق لقسم العلوم الاقتصادية بنفس الجامعة أعلاه
- للباحث عدة مقالات علمية منشورة بمجلات علمية دولية
- للباحث عدة مشاركات بملتقيات علمية دولية

ملخص باللغة العربية

نتج عن زيادة الدور الانمائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن زاد اهتمام علماء الاقتصاد بها مركزين على بحث ماهيتها وأسباب تولدها وحصر أهم محدداتها الاقتصادية وغير الاقتصادية. فظاهرة الاستثمار الأجنبي، وإن كان الاهتمام بها يرجع إلى زمن المدرسة الكلاسيكية، إلا أن هذا الاهتمام عرف تزايداً مستمراً ومتميزاً بداية من النصف الثاني من القرن العشرين، تزامناً مع الأطروحات الجديدة التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية وأسسها، ومصادر وآليات تمويلها ومحورية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل ذلك.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تعد مجرد وقود لآلة الإنتاج باعتبارها مصدراً مهماً للتمويل، وإنما صارت هي المحرك ذاته، أو قل هي كل الآلة.

Abstract :

The developing role increase of direct foreign investments results the augmentation of economists' attention of it, focusing on the search of its nature, its existence reasons and listing the most important economic and non-economic limits.

The phenomenon of the foreign investment, even if the attention of it refers to the classical school, this attention has known a continuous and specific increase starting from the second half of the Twentieth century, at the same time with the new themes that the economic thoughts has known about the economic development and its foundations, the sources and the mechanisms of its financing and the direct foreign investments basis in all that.

The direct foreign investments is no more only as petrol for production machine because it is an important source of financing, but it became the motor itself if not the whole machine.

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر أوجه النشاط الاقتصادي أهمية في واقع الاقتصاد العالمي. إذ رغم حداثة كظاهرة اقتصادية، إلا أن التوسع المتسارع الذي ميزه أواخر النصف الثاني من القرن العشرين خاصة، وعلى الخصوص في أواخر الألفية، حيث قاربت قيمه الصادرة والواردة عالميا حدود الألفين مليار دولار أمريكي، جعله يحظى باهتمام ومتابعة كبيرين من طرف رجال الاقتصاد والسياسة، فلما حظيت بمثلها ظواهر اقتصادية أخرى. الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كان مفهومه ينصرف إلى الدلالة على تنقلات رؤوس الأموال دوليا بغرض الإنتاج، أي تمويل أنشطة وعمليات إنتاجية خارج حدود الدولة الأم، إلا أنه وبحكم تأثيراته الإيجابية التي أحدثتها على الاقتصاديات المضيفة، أصبح يبحث من طرف الاقتصاديين والقائمين على السياسات الاقتصادية بالدول المختلفة، كأداة إنماء مكملة وليس كأداة تمويل إضافية فقط.

فقد أثبتت تجارب الواقع أن أكثر ما صارت تهدف إلى تحقيقه الدول الراغبة في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات هو التأثيرات التحريكية التي تؤكد أن الاستثمارات الأجنبية تحدثها بالاقتصاديات التي تقام بها. ومرد ذلك أن جوهر المشكلات أو الأزمات الاقتصادية التي تعانيها مختلف الاقتصاديات رأسمالية كانت أو النامية مرتبط بحالات الركود المستمر وعدم القدرة على خلق الحركية الاقتصادية اللازمة للدفع باتجاه الإنماء.

من ذلك وبغض النظر عن الأثر التمويلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على أهميته المعتبرة، فقد أصبحت الدول الراغبة في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات تركز أكثر من خلال جهودها الاستقطابية على عوامل التحريك الاقتصادي أكثر من تركيزها على الحصول على موارد تمويلية إضافية.

في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالنظر إلى قيمها المتنامية الصادرة والواردة المتدفقة عالميا، نتساءل من خلال هذه الورقة عن مدى أهمية الدور الانمائي الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة حقيقة بالدول النامية المتلقية، معرجين على حالة الجزائر من خلال دراستنا لواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد الجزائري.

الأهمية الاقتصادية والدور الانمائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إشكالية نببحثها من خلال محاور هذه الورقة البحثية المتمثلة في:

- المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر**
- المحور الثاني: التدفق العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة**
- المحور الثالث: الأثر الانمائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة**
- المحور الرابع: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر وتأثيراتها الاقتصادية**

المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الصورة الأولى للاستثمار وأبسط أشكاله. فإذا أطلق اسم الاستثمار مجردا دون تحديد، كان المقصود هو الاستثمار المباشر. ولذلك نجد أن تشريعات الاستثمار في البلدان النامية لا تنظم إلا هذا النوع من الاستثمار، وهذا أمرا منطقيا لأن الحصول على مصادر الإنتاج يعتبر الهدف المباشر والأول للدول المستوردة للاستثمارات الأجنبية.

كما يعتبر هذا النوع من الاستثمار الشكل المفضل للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون أموالهم في الخارج، إذ يتيح لهم السيطرة الفعلية على المشروعات الاستثمارية وتوجيهها نحو أغراض الإنتاج التي تخدم بالدرجة الأولى مصالحهم. كما يكون لهم بناء على ملكيتهم للمشروعات، الحق في تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج والتحكم في خطط الإنتاج والتسويق الخاصة بهذه المشروعات^١.

١- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا وفقا لدليل إحصاء إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٣ على أنه "ذلك الشكل من أشكال الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر".^٢

وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.^٣ ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أنكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك الشكل من الاستثمار الدولي الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في الدولة الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى".

أما المشرع الجزائري فعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "كل الاستثمارات التي يقوم بها الجزائريون غير المقيمون أو الأجانب غير المقيمون بالجزائر والتي يتمثل موضوعها في ما يلي:^٤
- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

- استعادة النشاطات في إطار خصوصية جزئية أو كلية.

٢- أركان الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أركان هي:

- **مؤسسات الاستثمار المباشر:** تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر، بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة ١٠ % أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في حالة المؤسسة المساهمة أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة. وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:^٥

* المؤسسة التابعة أو المنتسبة: حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من ٥٠ % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر

* المؤسسات الزميلة: حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من ١٠ % إلى ٥٠ % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر

* الفروع: هي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم

- **المستثمر المباشر:** قد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة خاصة أو عامة مساهمة أو غير مساهمة أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تنصرف كوحدة واحدة أو حكومات أو وكالات حكومية أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات أو مؤسسات استثمار استثماراني أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزء من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر.

^١ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٧، ص ٣١

^٢ - يشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر

^٣ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٧، ص ٤٩

^٤ - بن فرحات محمد، القواعد القانونية التي تحكم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، محاضرات وقوانين "المنظومة القانونية للاستثمار في الجزائر"، الغرفة الجهوية لمؤقتي ناحية الوسط، تسيقيات مجلس قضاء بومرداس، بومرداس ٢٠ فيفري ٢٠١٤.

^٥ - المادة ٢ من الأمر ٠١ - ٠٣ المؤرخ ٢٠ أوت ٢٠٠١ يتعلق بتطوير الاستثمار.

^٦ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٧، ص ٥٠

- تجدر الإشارة إلى أن المجموعة المرتبطة سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن ١٠ %، ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.^٧
- **رأسمال الاستثمار المباشر:** تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر بناء على اتجاه حركة رؤوس الأموال. وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:^٨
- * رأسمال حقوق الملكية: يشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال
- * العوائد المعاد استثمارها: تشمل نصيب المستثمر المباشر من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه من عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.
- * رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات: يشمل هذا البند اقتراض وإقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر والمؤسسة التابعة والزميلة والفروع.
- ٣- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا للطريقة التي يوطن بها رأس المال الأجنبي في غير بلده الأصلي. وتصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:
- **الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:** يعرف على أنه "مشروع الأعمال الذي يشارك فيه أو يمتلكه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. على أن لا تقتصر المشاركة فقط على حصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامة التجارية.
- وتتم المشاركة عن طريق تقديم الحصة المحددة في رأس مال المشروع من رأس المال الوطني الخاص أو العام أو الاثنين معا بشكل نقدي وبعملة البلد الذي يرد منه رأس المال الأجنبي. وقد تتم بشكل عيني فيتعهد الطرف الأجنبي بتوفير كافة أنواع التجهيزات المطلوبة استيرادها من الخارج، في حين يقدم رأس المال الوطني كافة احتياجات المشروع التي يمكن تدبيرها بالعملة المحلية".^٩
- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة واحتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملياته.^{١٠}
- وتحصل الشركة الدولية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بإحدى الطرق التالية:^{١١}
- * إقامة مشروع جديد تماما
- * شراء مشروع قائم
- * شراء شركة توزيع بالبلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع المملوكة لهذه الشركة. ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا بهذا البلد
- **عقود التصنيع أو التجميع:** هي عقود تبرم بين طرفين هما الشركة الدولية والمستثمر المحلي، يتم بموجبها قيام الشركة الدولية بتقديم مكونات منتج معين لتجميعها في البلد المضيف. وينتشر هذا الأسلوب في صناعة السيارات سواء بين الدول المتقدمة بعضها البعض أو بين شركة دولية في دولة متقدمة وأخرى في دولة نامية. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشرا إذا تضمن العقد امتلاك الشركة الدولية لمصنع التجميع كليا أو جزئيا. أما إذا كان مجرد اتفاق يتضمن المرافقة وتقديم الخبرة دون استثمارات مالية فإنه يصبح استثمارا أجنبيا غير مباشر.^{١٢}

^٧ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مرجع سبق ذكره، ص ٥١

^٨ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نفس المرجع اعلاه، ص ٥٢

- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار الفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٣٧

^٩ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٧، ص ٣٤

^{١١} - طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٧٥

^{١٢} - الطاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ١٧٨

المحور الثاني: التدفق العالمي الوارد للاستثمارات الأجنبية المباشرة

نتناول التوزيع العالمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على مستويات ثلاثة: التدفق الوارد إلى الدول المتقدمة، التدفق الوارد إلى الدول النامية والتدفق الوارد إلى الدول العربية.
١- **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المتقدمة:** حازت الدول المتقدمة الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالميا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ بقيمة قدرت بـ ١٠٠٩١.٣ مليار دولار أمريكي من مجموع المتدفق الوارد عالميا لنفس الفترة والمقدر بـ ١٧٢٧١ مليار دولار، بنسبة عاقلت ٥٨.٥% من مجموع تلك التدفقات.^{١٣}

غير أن أهم ما يمكن تسجيله هنا هو التراجع الكبير في حصة الدول المتقدمة من مجموع التدفقات الواردة عالميا، والتي بلغت أدنى مستوياتها سنة ٢٠١٣ بحصة قدرت بـ ٣٩% مقارنة بـ ٦٨.٨% سنة ٢٠٠٧. حيث لم تحصل هذه الدول سنة ٢٠١٣ إلا على ٥٦٥.٦ مليار دولار أمريكي من مجموع ١٤٥١.٩ مليار دولار أمريكي المتدفق الوارد عالميا خلال نفس السنة، مقابل حصولها على ١٤٤٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٧ من مجموع ٢١٠٠ المتدفق الوارد عالميا تلك السنة، و ١١٤١.٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٠. وأهم ما ميز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المتقدمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ هو تركزها في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. حيث قدرت حصة الاتحاد الأوروبي من مجموعها بـ ٦٠٨٩.٦ مليار دولار أمريكي، و قدرت حصة الولايات المتحدة الأمريكية بـ 2524.2 مليار دولار أمريكي.

٢- **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية:** قدرت حصة الدول النامية من مجموع المتدفق الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ بـ ٦٢٢٤.٢ مليار دولار أمريكي من مجموع ١٧٢٧١ مليار دولار، المتدفق الوارد عالميا. وهي حصة تبقى ضعيفة رغم جهود الإصلاح التي تبذل.

وقد عرفت هذه التدفقات منحا تصاعديا بداية من سنة ٢٠٠٣، حين سجلت تدفقا واردا بقيمة ١٧٨.٧ مليار دولار أمريكي مقابل ١٦٦.٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، لتبلغ مستواها القياس سنة ٢٠١٣ بتدفق وارد قدر بـ ٧٧٨.٣ مليار دولار أمريكي.
هذه التدفقات توزعت أساسا بين منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ ١٩١٨.١ مليار دولار أمريكي، ومنطقة آسيا بـ ٤١٥.١ مليار دولار أمريكي.^{١٤}

هذا الأداء الذي سجلته المنطقة أسهمت فيه مجموعة من العوامل شملت وجود تصورات مواتية للأعمال التجارية، مع حدوث تقدم باتجاه المزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتحسن بيئة الاستثمار، فضلا عن عوامل خاصة ببلدان بعينها. وظلت الصين وهونج كونج تتصدران قائمة وجهات الاستثمار ضمن المنطقة وضمن جميع الاقتصاديات النامية.

٣- **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية:** قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ بـ ٦٥٤.٠٨ مليار دولار أمريكي،^{١٥} وهي حصة تعتبر ضعيفة لا تستجيب للاحتياجات الإنمائية لهذه الدول، عاقلت ٢.٢% من مجموع المتدفق الوارد إلى الدول النامية و ٠.٥% من مجموع المتدفق الوارد عالميا.

وأهم ما يمكن تسجيله بخصوص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، هو عدم استقرار منحى تطورها. حيث سجلت في البداية منحى متصاعد منتقلة من ٥.٨٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٠ إلى ٩٧.٥٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، لتأخذ في التراجع بداية من سنة ٢٠٠٩ إلى أن بلغت قيمتها ٤٥.١٨ مليار دولار سنة ٢٠١٣.

هذا التغير يفسر في الحالة الأولى بانتعاش الاستثمارات البينية العربية التي قدرت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ بـ ١٤٦.٢ مليار دولار أمريكي،^{١٦} متأثرة ايجابا بتزايد العوائد النفطية إثر الارتفاع الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية. ويفسر في الحالة الثانية بعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الداخلية التي عرفتتها بعض الدول

^{١٣} - أنظر تقارير الاستثمار العالمي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٣، ص ٣، ٢٠٢، ٩ على التوالي

^{١٤} - تقارير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ص: ٢٠١٩، ٩، ٣ على التوالي

^{١٥} - CNUCED, UNCTADstat

^{١٦} - مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٩، ص ٢٤٣

العربية في إطار ما سمي بالربيع العربي وانعكاساته السلبية على النشاط الاستثماري عامة وعلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بشكل خاص.

وقد تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة ٢٠١.٥ مليار دولار تلتها في المرتبة الثانية الامارات العربية بـ ١٠٣.٩ مليار دولار، ثم مصر في المركز الثالث بـ ٦٦.٣٢ مليار دولار ولبنان في المركز الرابع بـ ٤٢.٣٣ مليار دولار ثم قطر في المركز الخامس بـ ٢٩.٦٧ مليار دولار، ثم المغرب بـ ٢٨.٤٩ مليار دولار، ثم الأردن بـ ٢٢.٧١ مليار دولار، ثم السودان بـ ٢٢.٥٥ مليار دولار، ثم الجزائر بـ ٢٢.١٩ مليار دولار، وتأتي باقي الدول العربية الأخرى تباعاً.^{١٧}

المحور الثالث: الأثر الانمائي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها حزمة من رؤوس أموال نقدية ومعدات وتكنولوجيا ومعارف تنظيمية وتسويقية... الخ، أدواراً جد إيجابية في سد الفجوة التي تعانيها الاقتصاديات النامية في جميع هذه المجالات. إضافة إلى ما قد تخلق بها من ديناميكية اقتصادية نتيجة ما تولده من آثار دفع أمامية وخلفية بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. آثار نحاول إبراز وتحليل بعضها في ما يلي:

- ١- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي وتمويل التنمية:** يعد هذا الأثر من أهم آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول النامية تحديداً، وذلك لأن معظم هذه الدول تعاني نقصاً في رؤوس الأموال اللازمة لبعث عملية التنمية بسبب انخفاض مستويات الدخل والادخار بها. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاهها إلى قطاع معين، تشكل جزءاً مهماً من رأس المال المستثمر في ذلك القطاع، وقد يكون جزءاً مهماً من الاستثمار الكلي للبلد. كما أنها تساهم في سد فجوة النقد الأجنبي نتيجة تدفقها إلى البلد المضيف أول الأمر، ونتيجة توسعها في الإنتاج- الإنتاج بغرض التصدير وما ينتج عن ذلك من زيادة في مداخل البلد من العملات الصعبة. إضافة إلى دورها في سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة بتعزيزها لحصيلة الضرائب على نشاط المشروعات الاستثمارية، كونها تساهم بشكل فعال في انتعاش النشاط الاقتصادي، وبالتالي زيادة حصيلة الضرائب المدفوعة للدولة.
- ٢- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل (خلق فرص عمل جديدة):** تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة إيجابية في الإنتاج والتشغيل، كون المستثمر الأجنبي يتوفر على خبرة ومعرفة كبيرة بالفنون الإنتاجية والتسويقية تجعله أكثر قدرة على تنفيذ المشروعات واستغلال الفرص الإنتاجية المتاحة، ما يؤدي إلى خلق فرصا جديدة للتشغيل.^{١٨}

وتتولد قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق فرص تشغيل جديدة اعتباراً من ما يلي:^{١٩}

- يؤدي وجود الشركات متعددة الجنسيات إلى خلق علاقات تكامل رئيسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة بالبلد المضيف من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات دعم للشركات الأجنبية، ما يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة ومن ثم خلق فرصا جديدة للتشغيل.
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، تؤدي إلى زيادة العوائد المالية للدولة فتزداد قدرة الدولة على إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق فرصا جديدة للتشغيل.
- ينتج عن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها على المستوى الأفقي و/أو الرأسي وانتشارها جغرافياً خلق فرصا جديدة للتشغيل بالمناطق النائية والريفية وبالمناطق المتخلفة اقتصادياً.

- ٣- **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين وضعية موازين مدفوعات الدول المضيفة بما توفره من رؤوس أموال وخبرات إدارية وفنية، ترفع من مستوى أداء البلد المضيف وطاقته الإنتاجية، ومنه تحقيق فوائض للتصدير ينتج عنها تحسن في وضعية موازين المدفوعات. ويظهر الأثر الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة، بحيث ينعكس ذلك بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال. كما تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مرحلة ثانية في سد ثغرة النقد الأجنبي إذا ما وجهت إلى قطاعات يراد لمنتجاتها أن تحل محل المنتجات المستوردة للمساهمة في سد جزء من حاجة السوق الوطنية. ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات كما سبقت الإشارة من خلال مساهمتها في توسيع حجم الصادرات. فالأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية المستثمرة محلياً النجاح في أنشطة التصدير بحكم ما لديها من معرفة بالأسواق الدولية ومن خبرة وتجربة تمكنها من دخول هذه الأسواق بسهولة كبيرة.

¹⁷ - CNUCED, UNCTADstat

¹⁸ - هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦

¹⁹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، ص ٢٧٩

كما يفترض أن تزداد صادرات الشركات الأجنبية بزيادة إنتاجها، وهذا بحكم العلاقة الإيجابية الوثيقة بين الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. والنتيجة هي الانخفاض النسبي في مستوى الواردات نسبة للصادرات ومنه تحسن وضعية ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.

٤- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا: تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم أداة لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والأساليب التنظيمية والإدارية الحديثة، الشيء الذي يسمح بتحسين مستويات الأداء وتحقيق تقدم طرق التصنيع وزيادة الإنتاج واكتساب الخبرة الإدارية، فظلا عن تدريب الأيدي العاملة المحلية وتأهيلها. الاستثمار الأجنبي، وإن كان قد ساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة وتحقيق التنمية الاقتصادية بالكثير من البلدان النامية، فإنه ساهم بشكل أهم في سد الفجوة التكنولوجية بين هذه البلدان والبلدان الصناعية المتقدمة.

فرغم وجود قنوات أخرى يمكن للدول النامية أن تحصل من خلالها على التقنية الإنتاجية والتكنولوجيات المتطورة، كالقروض الإدارية والتراخيص والشراء المباشر وغيرها، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى القناة الأكثر أهمية.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في نقل التكنولوجيات المادية من معدات وتجهيزات إنتاج حديثة ومستحدثة، كما تساهم في الوقت ذاته في تنمية أنشطة البحث والتطوير وما يرتبط بذلك من تأهيل وتحسين لمستوى أداء اليد العاملة المحلية.

المحور الرابع: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر وتأثيراتها الاقتصادية

نطلع على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيراتها الاقتصادية بالجزائر من خلال النقاط التالية:
 - رصد التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر
 - أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري

١- رصد التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

تظهر المعطيات الإحصائية المتوفرة حول التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، أن هذه الأخيرة بقيت دون المستوى المطلوب، حيث لم تتجاوز قيمتها ٢٠.١٦ مليار دولار أمريكي. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم (٠١): المتدفق الوارد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٢

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع	٢٠	٢٠١	٢٠١	٢٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
	١٢	١	٠	٩	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠	٠	٠
التدفقات	١٤	٢٥٧	٢٢٦	٢٧٤	٢٥٩٣	١٦٦	١٧٩	١٠٨	٨٨٢	٦٣٤	١٠٦	١١٠	٢٨٠	
الواردة	٨٤	١	٤	٦		٢	٥	١		٥	٨			

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على UNCTADstat

يظهر من الجدول أن مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر يعتبر ضعيفا، إذ أن أحسن تدفق تم تسجيله خلال كامل الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ كان سنة ٢٠٠٨ بـ ٢.٥٩ مليار دولار أمريكي.^{٢٠} هذه التدفقات وإن تميزت في عمومها بالنمو الحسن خاصة بعد القفزة النوعية التي سجلتها سنة ٢٠٠١، إلا أنها تميزت بالتذبذب أيضا، خاصة خلال السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ و ٢٠١٢ حيث تراجعت بمستويات ملحوظة. ما يوحى بأن النمو الحسن الذي ميزها خلال بعض السنوات، راجع في الحقيقة إلى ظروف مرحلية لا إلى تحسن استقطابية مناخ الاستثمار الجزائري.

ضعف الاستقطابية هذا وضعف التدفقات الواردة إلى الجزائر، نرجعه إلى جملة من الأسباب أهمها: ضبابية بعض جوانب السوق الجزائرية (عدم الشفافية)^{٢١} والغياب شبه الكامل للكثير من المعطيات والمؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المساعدة على اتخاذ القرارات بالاستثمار وصعوبة الحصول على القليل المتوفر منها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي خاصة ما تعلق منه بالجانب التشريعي وما يترتب عن ذلك من زيادة في درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها المستثمر.

²⁰ - تعتبر أعلى قيمة تدفق تسجلها الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر منذ الاستقلال

²¹ - انظر ترتيب الجزائر عالميا بحسب مؤشر الشفافية، ص ٣٢٣

٢- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري

نكتفي في بحثنا لتأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الجزائري في هذه الدراسة ببحث تأثيرها على مستويين فقط: يتمثل الأول في ميزان المدفوعات ويتمثل الثاني في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتشغيل.

- **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات:** تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات بتأثيرها على بنود حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال.

* **تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري:** يظهر تأثير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على الميزان التجاري الجزائري من خلال الاطلاع على تطور رصيده ومحاولة الربط بين اتجاهات ونسب تطور هذا الرصيد مع اتجاهات ونسب تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة.^{٢٢} وقبل ذلك نطلع على تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢.

الجدول رقم (٢): تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٢
 الوحدة: مليار دولار أمريكي

٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٢١.٧	١٩.١	١٨.٧	٢٤.٤	٣٢.٣	٤٦.٣	٥٤.٧	٦٠.٥	٧٨.٥	٤٥.١	٥٧.٠٩	٧٢.٨٨	٧١.٧	إجمالي الصادرات fob
٢١.٠	١٨.٥	١٨.١	٢٣.٩	٣١.٥	٤٥.٥	٥٣.٦	٥٩.٦	٧٧.١	٤٤.٤	٥٦.١٢	٧١.٦٦	٧٠.٥	صادرات المحروقات
٠.٥٩	٠.٥٦	٠.٦١	٠.٤٧	٠.٦٧	٠.٧٤	١.١٣	٠.٩٨	١.٤	٠.٧٧	٠.٩٧	١.٢٢	١.١٥	صادرات أخرى
٩٦.٩	٩٦.٨	٩٦.٧	٩٨.١	٩٧.٦	٩٨.٤	٩٨.٠	٩٨.٤	٩٨.٣	٩٨.٣	٩٨.١	٩٨.٤	٩٨.٤	ص المح % إجمالي الصادرات
٢.٨	٣.٠	٣.٣	٢.٠	٢.١	١.٦	٢.١	١.٧	١.٨	١.٧	١.٧	١.٧	١.٦	ص خ لمح % إجمالي الصلرات
٨.٦٤	٩.٨٩	١٢.٠	١٣.٣	١٧.٩	١٩.٨	٢٠.٦	٢٦.٣	٣٧.٩	٣٧.٤	٣٨.٨٩	٤٤.٩٤	٥١.٥	إجمالي الواردات fob
١٢.٣	٩.٦١	٦.٧١	١١.١	١٤.٢	٢٦.٤	٣٤.٠	٣٤.٢	٤٠.٦	٧.٧٨	١٨.٢١	٢٧.٩٤	٢٠.١	رصيد الميزان التجاري

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بنك الجزائر، التقارير السنوية ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٢ / ص المح = صادرات المحروقات

يظهر من الجدول أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا خلال كل سنوات الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، غير أن هذا الفائض كان راجع بالأساس إلى أهمية صادرات المحروقات التي تراوحت حصتها من إجمالي صادرات الفترة بين ٩٦.٧٨% و ٩٨.٤%، مقابل قيم نسبية ضعيفة للصادرات خارج المحروقات تراوحت بين ١.٦% و ٣.٣%.

بالعودة إلى نقطة بحثنا المتمثلة في علاقة فائض الميزان التجاري بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، يظهر أنه لم يكن لهذه الأخيرة دورا في إحداثه، كونه تولد أساسا مثلما يتضح من الجدول أعلاه من الأهمية النسبية لصادرات المحروقات التي يظهر من خلال نسبها إلى إجمالي الصادرات أنه حتى وبافتراض عدم تدخل الاستثمار الأجنبي المباشر في أي من العمليات المتعلقة بإنتاجها إلا أن رصيد الميزان التجاري كان سيبقي موجبا.^{٢٣} كما يمكن إظهار هامشية أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري من خلال الربط والمقارنة بين نسب واتجاهات تغير رصيد الميزان التجاري من جهة، ونسب واتجاهات تغير أرصدة التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى. هذه المقارنة يمكن إظهارها من خلال الجدول التالي:

^{٢٢} - يفترض أن تحدث الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرات ايجابية على الميزان التجاري، تظهر في شكل زيادة في الصادرات وتراجع في الواردات، أو زيادة في الأولى مع بقاء الثانية على حالها، أو تراجع الثانية مع بقاء الأولى على حالها. وهي تأثيرات تكون نتيجتها النهائية تحسنا في رصيد الميزان.

^{٢٣} - ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ في تحديد قيمة الفائض وليس في إحداثه.

الجدول رقم (٠٣): مقارنة نسب واتجاهات تغير رصيد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٠
 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة		رصيد الميزان التجاري	
	بالقيمة (مليون دولار)	نسبة التغير في القيمة الواردة %	بالقيمة (مليون دولار)	نسبة التغير في قيمة الفائض %
2000	٢٨٠	...	١٢.٣	...
2001	١١٠.٨	295.8	٩.٦١	٢٢.٠-
2002	١٠.٦٥	٣.٩-	٦.٧١	٣٠.٢-
٢٠٠٣	٦٣٤	٤٠.٥-	١١.١٤	٦٧.١
٢٠٠٤	٨٨٢	٣٩.٢	١٤.٢٧	٢٨.٨
٢٠٠٥	١٠.٨١	٢٢.٦	٢٦.٤٧	٨٥.٥
٢٠٠٦	١٧٩٥	٦٦.١	٣٤.٠٦	٢٨.٨
٢٠٠٧	١٦٦٢	٧.٤-	٣٤.٢٤	٠.٦
٢٠٠٨	٢٥٩٣	٥٦.١	٤٠.٦	١٨٣٧
٢٠٠٩	٢٧٤٦	٥.٩	٧.٧٨	٨١.١-
٢٠١٠	٢٢٦٤	١٧.٦-	١٨.٢١	١٣٥.٠
2011	٢٥٧١	١٣.٦	٢٧.٩٤	٥٣.٩
2012	١٤٨٤	٤٢.٣-	٢٠.١٦	٢٨.٠-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: * UNCTADstat و * بنك الجزائر، التقارير السنوية ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٢

من خلال الجدول يتضح أنه لا يوجد أي ترابط بين القيم المتدفقة الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورصيد الميزان التجاري. ما يعني أن فائض الميزان التجاري المحقق نتج مثلما سبقت الإشارة من الأهمية النسبية لصادرات المحروقات وليس من تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذا الحكم يؤكد تعاكس اتجاهات نسب تغير تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة مع اتجاهات نسب تغير رصيد الميزان التجاري المسجلة خلال بعض السنوات، مثلما هو الأمر بالنسبة لبعض السنوات كسنة ٢٠٠١ و٢٠٠٣ و٢٠٠٩ و٢٠١٠. حيث يظهر أنه في وقت كانت فيه نسبة تغير التدفقات الواردة مثلا خلال سنة ٢٠٠١ موجبة، كانت نسبة تغير رصيد الميزان التجاري سالبة. وفي وقت كانت فيه نسبة تغير التدفقات الواردة سنة ٢٠٠٣ سالبة، كانت نسبة تغير رصيد الميزان التجاري موجبة، والأمر نفسه بالنسبة لسنوات أخرى.

*** تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان حركة رأس المال:** ^{٢٤} للوقوف على طبيعة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة على ميزان رأس المال الجزائري نورد الجدول التالي:

^{٢٤} - تسجل تدفقات رؤوس الأموال الواردة في الجانب الموجب من الميزان، أي أنها تسجل عكس واردات السلع. في حين تسجل تدفقات رؤوس الأموال الصادرة في الجانب السالب، أي أنها تعامل عكس ما تعامل به صادرات السلع. ما يعني أن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر إيجابا على ميزان حركة رأس المال، في حين تؤثر التدفقات الصادرة من هذه الاستثمارات على هذا الميزان بالسلب.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وإن كان الجدول أعلاه يظهر أنها عرفت زيادة قيمية بداية من سنة ٢٠٠١، إلا أن هذه الزيادة تبقى غير ذات أهمية في زيادة رصيد التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت أو تأثيرها عليه. حيث يظهر من الجدول أن مساهمة رأس المال الأجنبي في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ضلت ضعيفة خلال كل فترة الدراسة.

ضعف مساهمة رأس المال الأجنبي في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت معناه أن هذا الأخير يعتمد أساسا على الاستثمارات المحلية. أي أن ما يحرك النشاط الانتاجي أو الاقتصادي في الجزائر هو الاستثمار المحلي. أما بخصوص تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التشغيل في الجزائر، فيظهر ذلك من خلال خلقها لمناصب شغل جديدة قدرت خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢، بـ ٢٩٥٩ منصب، ما يعادل ١٤ % من مجموع ٢٩٩١١٥ منصب شغل مستحدث. والجدول التالي يوضح أكثر.

الجدول رقم (٥): إجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢ وحصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها

النسبة المئوية %	عدد مناصب الشغل المستحدثة	
١٠٠ %	٢٩٩١١٥	إجمالي مناصب الشغل المستحدثة
٨٦ %	٢٥٦١٥٦	الاستثمارات المحلية
١٤ %	٤٢٩٥٩	الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، ٢٠١٤-٠٥-٢٨

يظهر من الجدول أن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب شغل جديدة مازال ضعيفا، حيث أن حصتها من إجمالي مناصب الشغل التي استحدثت خلال فترة الدراسة قدرت بـ ١٤ %، في وقت قدرت قيمتها المالية بـ ٢٥.١٨ %، ما يعني عدم تناسب بين القيمة المالية لهذه الاستثمارات وعدد مناصب الشغل المستحدثة. وهو ما يمكن تفسيره بصرامة سياسات التشغيل المعتمدة من طرف المستثمرين الأجانب، المبنية على عاملي الانتاجية والمردودية والحاجة إلى التوسع في الانتاج، دون الأخذ بأي من العوامل غير الاقتصادية.^{٢٦} والجدول التالي يوضح التفاوت الموجود بين قيمة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي الاستثمارات من جهة وعدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف هذه الاستثمارات إلى إجمالي مناصب الشغل المستحدثة من جهة ثانية.

الجدول رقم (٦): قيمة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي استثمارات الفترة مقابل عدد مناصب الشغل المستحدثة من

خلال الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٢

الوحدة: مليون دينار جزائري

القيمة الإجمالية للاستثمارات	الاستثمارات الأجنبية المباشرة		العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة	مناصب الشغل المستحدثة من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة	
٢٥٤٦٨٤٠	قيمتها المالية	% من إجمالي الاستثمارات	٢٩٩١١٥	عدد	% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة
	٨٠٣٠٥٧	٣٢ %		٤٢٩٥٩	١٤ %

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، ٢٠١٤-٠٥-٢٨

²⁵ - هذه الفترة فقط التي توفرت لنا عنها المعطيات

²⁶ - أحد أهم أهداف الجزائر من استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، المتمثل في توفير مناصب شغل جديدة وخلق نوع من الاحتكاك بين العاملين الأجانب بالمشروع الاستثماري الأجنبي والقائمين عليه وبين العاملين المحليين، بهدف اكتساب الخبرات والمهارات الفنية.

يظهر من الجدول أنه في الوقت الذي مثلت فيه قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة ٣٢% من مجموع استثمارات الفترة، لم يمثل عدد مناصب الشغل التي استحدثتها هذه الاستثمارات إلا ١٤% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة. وهو ما يؤشر على عدم اهتمام المستثمرين الأجانب بهدف التشغيل الذي يعتبر بالنسبة للجزائر والبلدان المضيفة عامة استراتيجيا.

الخاتمة

تسجل الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبشكل دائم تقريبا، دورا ايجابيا وتأثيرات بارزة على الاقتصاديات المضيفة والنامية منها خصوصا، تنتج عما يرتبط بها من نقل للتكنولوجيا والمعارف التنظيمية والإدارية ومهارات الأداء، إضافة إلى ما تنتجه من فرص الوصول إلى أسواق التصدير التي تعتبر الحاجة إليها ماسة بالنسبة للدول النامية.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة على أنها تعد من أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية، فإنها وهذا هو الأهم ربما بالنسبة للكثير من الدول النامية والجزائر منها، من أهم العوامل التي يمكن اعتمادها لكسر حالة الركود والسكون الاقتصادي، التي تعتبر جوهر الإشكال الذي تعانيه اقتصاديات هذه الدول، خاصة إذا ما تمكنت من إدارة هذه الاستثمارات بشكل جيد، وتمكنت قبل ذلك من توفير بيئة الأعمال المواتية والمناخ الاستثماري المستقطب.

غير أنه، ورغم أهمية الدور الإنمائي المكمل الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الدول العربية ومنها الجزائر التي تناولنا واقع وتأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها كدراسة حالة، تبقى جد متأخرة من حيث جديتها في التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات وفي استغلال الفرص الإنمائية التي تتيحها. فالمعطيات الإحصائية الخاصة بالتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، تظهر أن قيمها جد ضعيفة لا تتماشى وفرص الاستثمار المتاحة بالبلد، كما لا تستجيب للتطلعات الإنمائية للسكان، حيث قدرت قيمتها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ بـ ٢٠.١٦ مليار دولار أمريكي فقط.

تواضعا يظهر جليا خاصة إذا ما قورنت قيمه بنظيراتها المتدفقة إلى بعض الدول العربية خلال نفس الفترة. حيث قدرت قيمة التدفقات الواردة من هذه الاستثمارات إلى المغرب بـ ٢٥.٢٤ مليار دولار أمريكي، وإلى مصر بـ ٥٦.٦٩ مليار دولار، وإلى لبنان بـ ٣٩.٦١ مليار دولار، وإلى السودان بـ ٢١.٩٧ مليار دولار، وإلى الامارات بـ ٩٣.٤٣ مليار دولار، وإلى السعودية بـ ١٩٢.٢ مليار دولار.^{٢٧}

محدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وبالنتيجة محدودية تأثيراتها الإنمائية المختلفة، يستوجب رفع تحدي إصلاح بيئة الأعمال الجزائرية رغم التحسن الملحوظ الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة، والمراهنة على استقطابيتها للاستفادة قدر الامكان من هذه الاستثمارات التي على أهميتها التمولية، إلا أن ما صار يستهدف فيها و/أو من خلالها هي عوامل التحريك الاقتصادي المتولدة من استحداثات المزايا التنافسية ونقل التكنولوجيا وتأهيل العاملين والتمكين من أساليب التسيير والتنظيم الحديثة، الناتجة عن عمليات توطئتها. وكل هذا يتوقف على عوامل الاستقطاب والتوطين، التي تظهر المؤشرات الخاصة بها سالفة الذكر في حالة الجزائر طبعاً، أنها مازالت دون المستوى المطلوب.

- قدرت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفق الى الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ بـ ٥٩٥.٩ مليار دولار أمريكي.²⁷

قائمة المراجع

- طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي
- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٥
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٧، ص ٣١
- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية- الحجم والاتجاه والمستقبل، دراسات استراتيجية العدد ٣٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ١٩٩٩،
- بن فرحات محمد، القواعد القانونية التي تحكم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، محاضرات وقوانين "المنظومة القانونية للاستثمار في الجزائر"، الغرفة الجهوية لموثقي ناحية الوسط، تنسيقيات مجلس قضاء بومرداس، بومرداس ٢٠١٤.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العبية، تقرير ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩
- بنك الجزائر، التقارير السنوية ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١١ و ٢٠١٢
- الأمر ٠١-٠٣ المؤرخ ٢٠ أوت ٢٠٠١ يتعلق بتطوير الاستثمار، مؤرخ في ٢٠ أوت سنة ٢٠٠١
- www.andi.dz - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

